

إدارة البحوث الاقتصادية
+965 2259 5500
econ@nbk.com

تزايد المخاوف حول افاق نمو الاقتصاد مع تشديد البنوك المركزية لسياساتها النقدية

أبرز النقاط

- الاقتصاد العالمي يتعرض لرياح معاكسة تعصف بالأسواق المالية في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وتسريع وتيرة تشديد السياسات النقدية وعمليات الإغلاق في الصين.
- النمو العالمي قد يتباطأ إلى ٢,٩% في عام ٢٠٢٢، وقد يشهد تحسناً هامشياً العام المقبل.
- في الولايات المتحدة، ما يزال من المتوقع تسجيل نمواً إيجابياً في الربع الثاني من العام، إلا أن مخاطر الركود في تزايد مستمر.
- ارتفاع التضخم لأعلى مستوياته في ٤٠ عاماً دفع الفيدرالي لزيادة أسعار الفائدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس في يونيو، مع توقع تحركات مماثلة على مدار العام.
- منطقة اليورو تواجه خطر الركود الاقتصادي، وتواجه أزمة طاقة نظراً للعقوبات التي فرضتها على روسيا. والمركزي الأوروبي يضطر إلى تسريع وتيرة تشديد سياساته النقدية، إلا أنه يواجه أيضاً بوادر التوتر في أسواق الدين الإقليمية.

مدى اقتراب التضخم من الوصول إلى ذروته، مما يزيد من الضغوط على مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتشديد سياسته النقدية خاصة في ظل تزايد توقعات التضخم.

وفي هذا الصدد، رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بنسبة ٠,٧٥% في اجتماعه الذي عقد في ١٥ يونيو (لتصل بذلك الزيادات التراكمية إلى ١,٥% منذ مارس) في حين تشير خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة لزيادة أخرى بنسبة ١,٧٥% حتى نهاية العام. إضافة لذلك، بدأ الفيدرالي بتقليص الميزانية العمومية في يونيو بمعدل شهري قدره ٤٧,٥ مليار دولار، والذي سيرتفع بعد ذلك إلى ٩٥ مليار دولار بعد ثلاثة أشهر على الرغم من عدم اتضاح الرؤية بشأن قدرة الاحتياطي الفيدرالي على الالتزام بهذه الخطة. وفي الوقت الحالي، يتوقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي وصول معدل تضخم الانفاق الاستهلاكي الشخصي إلى ٥,٢% في عام ٢٠٢٢ (أحدث قراءة عند مستوى ٦,٣% على أساس سنوي) و ٢,٦% في عام ٢٠٢٣، مقابل ٤,٣% و ٢,٧% على التوالي وفقاً للتوقعات السابقة. وواصل الرئيس باول تأكيد قوة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على التعامل مع سياسة نقدية أكثر تشدداً. إلا أن الاحتياطي الفيدرالي خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ إلى ١,٧% مقابل ٢,٨% في وقت سابق، وتوقع وصول معدل النمو في عام ٢٠٢٣ إلى ١,٧% مقابل ٢,٢%. وأدى الارتفاع الكبير لمعدل التضخم إلى تراجع ثقة المستهلك، إذ وصل مؤشر جامعة ميشيغان إلى ٥٠,٢ في يونيو (مقابل ٥٨,٤ في مايو)، مما يعتبر أدنى مستوياته على الإطلاق.

من جهة أخرى، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام الحالي، متأثراً بصافي الصادرات والمخزونات، إلا أن معدل نمو الاستهلاك الشخصي بقي مستقرًا عند مستوى ٣,١%. وعلى الرغم من التوقعات تشير لتسجيل نمو إيجابي

أدى تزايد المخاوف تجاه افاق نمو الاقتصاد العالمي لحالة من الفوضى في الأسواق المالية، مع ضعف مؤشرات الأسهم الرئيسية واتجاهها نحو الهبوط (-٢٠% أو أكثر من مستويات الذروة) في يونيو الجاري، كما وصلت عائدات السندات إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات. وتشمل التحديات التي تواجهها الأسواق تداعيات الحرب الأوكرانية، وتزايد أسعار الطاقة، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم خاصة في الاقتصادات المتقدمة، وتشديد البنوك المركزية الرئيسية لسياساتها النقدية بوتيرة أسرع من ذي قبل، هذا إلى جانب اضطرابات سلاسل التوريد العالمية ومخاطر النمو في الصين الناجمة عن سعي الحكومة لتطبيق سياسة "صفر كوفيد". وعلى الرغم من البنك الدولي ما يزال يتوقع تجنب الركود العالمي، إلا أنه قام مؤخراً بتعديل توقعاته للنمو العالمي في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٩% مقابل ٤,١% وفقاً للتوقعات السابقة في يناير الماضي، مما يسلط الضوء على تزايد مخاطر الركود التضخمي مع بقاء النشاط الاقتصادي ضعيفاً في عام ٢٠٢٣ واستمرار تخطي معدلات التضخم المستويات المستهدفة في كثير من الدول. ويرى البنك الدولي أن الحل من المفترض أن يشمل زيادة إمدادات المواد الغذائية والطاقة وتخفيف أعباء الديون عن الدول النامية.

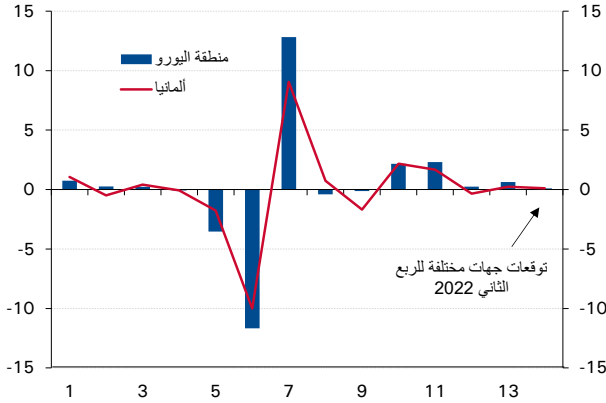
ضغوط الأسعار تتصاعد في الولايات المتحدة واحتمالات الركود تتزايد

تراجعت افاق نمو الاقتصاد الأمريكي في الأشهر القليلة الماضية في ظل ارتفاع معدل التضخم، ورفع أسعار الفائدة، وضعف مقومات الاقتصاد العالمي، واستمرار مشاكل سلاسل التوريد، مع تزايد إمكانية انزلاق الاقتصاد إلى حالة من الركود. إذ تسارعت وتيرة تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى مستويات أسوأ من المتوقع بزيادة بلغت نسبتها ٨,٦% على أساس سنوي في مايو (معدل التضخم الأساسي وصل إلى ٦+%)، فيما تعد أعلى قراءة يسجلها المؤشر منذ عام ١٩٨١ (الرسم البياني ١). وكانت زيادات الأسعار واسعة النطاق، مما يلقي بظلال من الشك على

عميقة. وقد تشمل الجولة التالية من المقترحات خفض واردات الغاز، إلا أن الآثار الخطيرة المنعكسة على الاقتصاد الأوروبي - يجري حالياً مناقشة تقنين الطاقة الشتوية - قد يجعل من الصعب تطبيق ذلك دون الدخول في عواقب وخيمة.

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي لمنطقة اليورو

(%، على أساس ربع سنوي)



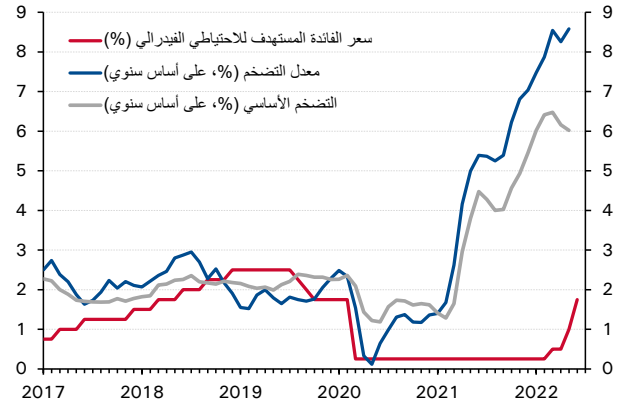
المصدر: Haver

وعلى الرغم من المخاطر التي تهدد النمو، اضطر البنك المركزي الأوروبي إلى تبني موقف أكثر تشدداً بسبب ارتفاع التضخم لمستويات أعلى مما كان متوقعاً، إذ وصل في مايو إلى ٨,١% على أساس سنوي. وأكد البنك في يونيو أنه سينهي برنامج شراء الأصول في أوائل يوليو كما هو مخطط له، وإعلان الالتزام المسبق برفع سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس في اجتماعه المقرر انعقاده في ٢١ يوليو المقبل، على أن يتبعه بتطبيق إجراءات أكبر في سبتمبر إذا استمرت الضغوط التضخمية. كما رفع البنك توقعات التضخم في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٨% مقابل ٥,١% في مارس وخفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢,٨% مقابل ٣,٧%. وتمثل تلك الخطوات اعترافاً ضمنياً من البنك بتأخره في اتخاذ خطوات لتثبيد سياساته، إذ لا يزال سعر الفائدة على ودائعه سالباً عند مستوى -٥,٠%. إلا أنه يتعين عليه أن يخطو بحذر لتجنب ارتفاع هوامش عائدات السندات في الدول الهامشية على أطراف أوروبا، في ظل مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون مع ارتفاع أسعار الفائدة. وفي واقع الأمر، عقد البنك اجتماعاً طارئاً لمناقشة هذه المسألة في منتصف يونيو، إذ وصلت فروقات تكلفة الاقتراض للديون الإيطالية واليونانية لأجل عشر سنوات إلى أعلى مستوياتها في الفترة الممتدة ما بين بداية إلى منتصف عام ٢٠٢٠. ولم يتم الإعلان بعد عن إجراءات محددة، إلا أن البنك قال إنه سيعمل على تسريع العمل لابتكار "أداة جديدة لمكافحة فروقات تكلفة الاقتراض" لتفادي أزمة ديون جديدة.

وفي المملكة المتحدة، رفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس إلى ١,٢٥% في يونيو، بما يتسق مع التوقعات، لكنه تجنب رفعها بمستويات أكبر. وكما هو الحال مع البنك المركزي الأوروبي، يحاول بنك إنجلترا تحقيق التوازن بين ضرورة خفض معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عقود عديدة - وصولاً إلى أعلى المستويات المسجلة في ٤٠ عاماً عند مستوى ٩,٠% على أساس سنوي في أبريل ومن المتوقع أن تشهد المزيد من الارتفاع - مع ضعف توقعات النمو نظراً لتزايد أسعار السلع، واضطرابات سلسلة التوريد، وتثبيد

في الربع الثاني من العام الحالي، إلا أنه سيكون محدوداً بنسبة تتراوح ما بين ١ إلى ٢%، وتشير بعض التوقعات المتشائمة إلى أن الاقتصاد بالفعل على وشك الدخول في مرحلة الانكماش. وفي ذات الوقت، يواصل سوق العقارات إظهار عدة دلالات تؤكد ضعف أداءه في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، إذ وصلت مبيعات العقارات السكنية الجديدة إلى أدنى مستوياتها منذ عامين في أبريل (-٢٧% على أساس سنوي) وتراجع الطلب على قروض الرهن العقاري إلى مستويات غير مسبوقة لم نشهدها منذ أكثر من ٢٠ عاماً.

الرسم البياني ١: التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة



المصدر: Haver، الحد الأعلى لسعر الفائدة المستهدف للاحتياطي الفيدرالي

أما على صعيد سوق العمل، فقد واصل تحسنه في ظل انخفاض معدل البطالة إلى ٣,٦%، والذي يعتبر أعلى قليلاً من معدل ما قبل الجائحة الذي بلغ ٣,٥% في فبراير ٢٠٢٠ وشكل حينها الأدنى منذ ٣٠ عاماً على الأقل. إلا أن توافر فرص عمل جديدة بدأ في التباطؤ، إذ كان مستوى مايو (٣٩٠ ألف وظيفة) هو أدنى معدل نمو شهري منذ أبريل ٢٠٢١، مما يؤكد مجدداً توقع استمرار هذا الاتجاه خلال الأشهر القادمة.

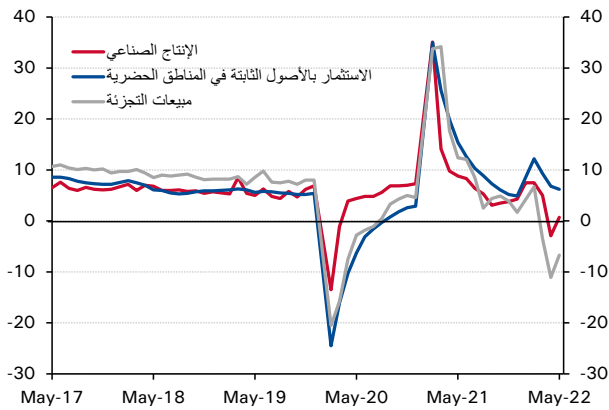
أوروبا تواجه شبح الركود وأزمة طاقة

يتعرض اقتصاد منطقة اليورو لخطر الركود إذ بدأت تتجلى تداعيات حرب أوكرانيا، هذا إلى جانب ارتفاع الأسعار الحاد، مما أضعف النشاط الاستهلاكي والتجاري، على الرغم من أن البيانات حتى الآن تشير إلى حالة من الانكماش أكثر من الدخول في ركود مباشر. وتم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٦% على أساس ربع سنوي مقابل ٠,٣% في وقت سابق، إلا أنه من المتوقع ظهور أرقام أقرب بكثير إلى الصفر في الفترة الممتدة ما بين الربعين الثاني والرابع (الرسم البياني ٢). وتراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات هامشياً في مايو إلى ٥٤,٨ مقابل ٥٥,٨ في أبريل، مع استمرار استقرار مؤشر قطاع الخدمات بشكل جيد (٥٦,١)، ألا أنه قد يتراجع مع تلاشي تأثير إعادة فتح الأنشطة التجارية بعد انحسار موجة كوفيد-١٩ الأخيرة وتزايد ضغوط التكلفة. أما قطاع التصنيع فجاءت أوضاعه أكثر قتامة بسبب ضعف الطلب الخارجي، واضطرابات سلاسل التوريد وتأثير ارتفاع تكاليف الطاقة. وربما قد يزداد الوضع سوءاً مع بدء تطبيق العقوبات على واردات النفط الروسي، إذ من المقرر أن يوقف الاتحاد الأوروبي معظم عمليات الشراء بنهاية العام مما قد يؤدي إلى تأجيج الأوضاع مع اقتراب دخول أسواق الطاقة الأوروبية بالفعل في أزمة

المراكز الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك بكين وشنغهاي لاحتواء تفشي فيروس كوفيد-١٩. وكشفت البيانات الاقتصادية لشهر مايو انخفاض مبيعات التجزئة -٦,٧% على أساس سنوي وضعف نمو الواردات (+٤,١%) للشهر الثالث على التوالي - على الرغم من تحسن كلاهما مقارنة بشهر أبريل بعد تخفيف بعض إجراءات الإغلاق مؤخراً (الرسم البياني ٣). كما كان انكماش النشاط الاقتصادي واضحاً على جانب الإنتاج، إذ جاءت وصلت القراءة الرسمية لمؤشر مديري المشتريات للمكتب الوطني للإحصاء إلى ٤٨,٤ في مايو، في حين سجل الإنتاج الصناعي، الذي انخفض في أبريل، نمواً هامشياً (٠,٧% على أساس سنوي).

الرسم البياني ٣: الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة للصين

(% على أساس سنوي)



المصدر: Haver

وعلى الرغم من ذلك، واصلت الصادرات دعمها للنشاط الاقتصادي، إذ بلغ متوسط النمو السنوي ١١,١% في الفترة الممتدة ما بين شهري مارس ومايو. كما نجحت الصين حتى الآن في تخطي أسوأ مراحل ارتفاع معدلات التضخم التي أصبحت عنصراً رئيسياً في الاقتصادات المتقدمة، بوصول معدل التضخم إلى ٢,١% فقط على أساس سنوي في مايو. وفي ذات الوقت، انخفض مؤشر التضخم الذي يقيس تكلفة السلع عند بوابة المصنع إلى أدنى مستوياته في ١٤ شهراً عند ٦,٤%، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوفر مجالاً أمام السلطات لتيسير السياسات. وفي واقع الأمر، خفض بنك الشعب الصيني متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك الكبرى بمقدار ٢٥ نقطة أساس في أبريل وسعر الفائدة الأساسي للقروض لأجل خمس سنوات بمقدار ١٥ نقطة أساس في مايو، بهدف تعزيز السيولة وتوفير الدعم اللازم في ظل ضعف النشاط الاقتصادي. من جهة أخرى، أطلقت الحكومة المركزية في مايو قائمة تضم ٣٣ إجراءً لدعم الاقتصاد، بما في ذلك خصومات إضافية لضريبة القيمة المضافة وإعادة بعض الأموال الضريبية، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، ودعم القروض، وغيرها من السياسات الداعمة. إلا أنه نظراً للداء الضعيف الذي شهده الاقتصاد الصيني مؤخراً والتهديدات المستمرة بفرض قيود جديدة بسبب نهج الحكومة الصينية لسياسات "صفر كوفيد"، فمن المستبعد أن تصل الحكومة إلى المستوى المستهدف لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٥% هذا العام، مع إمكانية الوصول إلى ٤% وفقاً للتوقعات.

المركزي الهندي يرفع أسعار الفائدة مع ارتفاع التضخم

نما الناتج المحلي الإجمالي للهند بنسبة ٤,١% على أساس سنوي في الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (الربع الأول من عام

أوضاع سوق العمل، وضعف الجنيه الاسترليني، ورفع سعر الفائدة، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف أنشطة الأعمال، والذي سيؤدي بدوره إلى تزايد الضغوط على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٣% على أساس شهري في أبريل، وقد يتراجع في الربع الثاني ويظل ضعيفاً حتى نهاية العام الحالي وخلال عام ٢٠٢٣. وفي ذات الوقت، يتعرض رئيس الوزراء بوريس جونسون لضغوط شديدة - إذ أقلت بفارق ضئيل في تصويت لحجب الثقة داخل حزبه في أوائل يونيو فيما لا يزال يتعرض لمخاطر سياسية وقد يتطلع للحصول على الدعم عن طريق خفض الضرائب، إلا أن مجال المناورة محدود بسبب العجز المالي المستمر والمتوقع له أن يصل إلى نسبة ٤% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

الاقتصاد الياباني يستفيد من تخفيف ضغوط كوفيد-١٩

انكماش الاقتصاد الياباني بنسبة -٠,٥% على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، متقلصاً بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً (-١,٠%). واستقر الاستهلاك الخاص بصورة جيدة نسبياً، على الرغم من تكرار ظهور حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩، في حين ساهم تراكم المخزون في تعويض انخفاض استثمارات الشركات. ومستقبلاً، مع تخفيف القيود المتعلقة بالجائحة في الربع الثاني من العام من المقرر أن ينتعش الاستهلاك على الرغم من أن النمو الاقتصادي العام قد يواجه رياحاً معاكسة نتيجة لتراجع الزخم الاقتصادي في الصين (بسبب عمليات الإغلاق المتعلقة باحتواء جائحة كوفيد-١٩)، والذي من المتوقع أن يعوق التجارة مع اليابان، نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والسلع مما قد يؤثر على نشاط التصنيع الياباني. وفي مايو، سجلت بيانات au Jibun Bank لمؤشر مديري المشتريات الصناعي انخفاضاً في نشاط التصنيع بوضوحه إلى ٥٣,٢ مقابل ٥٣,٥ في إبريل، مع ربط الشركات هذا التباطؤ باضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع التكاليف. من جهة أخرى، استفاد قطاع الخدمات من استقرار أوضاع كوفيد-١٩ في اليابان وارتفعت قراءة المؤشر إلى ٥١,٧ مقابل ٥٠,٧ في إبريل، ومن المتوقع أن يستفيد من إعادة فتح حدود اليابان في ١٠ يونيو أمام فئات محددة من السائحين والسماح لزوار الجولات الجماعية برفقة منظمي الرحلات بدخول البلاد للمرة الأولى منذ أكثر من عامين.

وفي أبريل، وصل مؤشر تضخم أسعار المستهلكين إلى ٢,٥%، متخظياً المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الياباني البالغ ٢,٠% للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤. وارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الأغذية الطازجة والطاقة، بأسرع وتيرة يشهدها منذ عام ٢٠٠٨، بنسبة ٢,١%. إلا أنه من المستبعد أن يؤدي ذلك إلى تغيير الموقف النقدي لبنك اليابان وذلك نظراً لأن السلطات تنتظر إلى ضغوط التضخم على أنها مدفوعة إلى حد كبير بعوامل جانب العرض وقد تكون مؤقتة.

الاقتصاد الصيني يتأثر سلباً بعمليات الإغلاق لاحتواء كوفيد-١٩

سجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة ٤,٨% على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (٤,٠% في الربع الرابع من عام ٢٠٢١) إذ شهدت الاستثمارات الثابتة ومبيعات التجزئة بداية قوية خلال شهري يناير وفبراير لهذا العام. إلا أن الأنشطة الاقتصادية تضررت منذ ذلك الحين جراء عمليات الإغلاق الممتدة التي تم فرضها على مدى عدة أشهر في

(٢٠٢٢) مقابل ٥,٤% على أساس سنوي في الربع السابق، وتباطأت وتيرة النمو للربع الثالث على التوالي بسبب ضعف معدل نمو الاستهلاك الخاص وصافي الصادرات تزامناً مع تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩، ومع ارتفاع الأسعار الذي ألقى بثقله على النشاط التجاري والطلب. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، إلا أن الاقتصاد ما يزال يشهد نمواً قوياً بنسبة ٨,٧% للعام بأكمله. ومن أبرز المخاطر التي تواجه الاقتصاد، تزايد الضغوط التضخمية الناجمة عن الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد والتي تفاقمت بسبب حرب أوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع عالمي في أسعار المواد الغذائية والوقود، وهو الأمر الذي امتد إلى الاقتصاد المحلي. إذ ارتفع التضخم إلى أعلى مستوياته في ثماني سنوات بنسبة ٧,٨% على أساس سنوي في أبريل، بينما ارتفعت أسعار الجملة بمعدلات قياسية بلغت نسبتها ١٥,١%. وسوف يؤدي ارتفاع فاتورة الاستيراد إلى تزايد الضغوط على الحساب الجاري مع العالم الخارجي للهند والتأثير سلباً على الروبية، والتي وصلت حالياً عند مستوى قياسي قريب من أدنى المستويات المسجلة، إذ أصبحت ٧٨ روبية هندية تعادل دولار أمريكي واحد. واستجابت الحكومة لارتفاع تكاليف المواد الغذائية المحلية بوقف صادرات القمح، في حين رفع بنك الاحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء القياسي بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٤,٩% في يونيو، بعد زيادة قدرها ٤٠ نقطة أساس في مايو، في محاولة منه لكبح الضغوط التضخمية.

أما بالنسبة للنظرة المستقبلية، من المقرر أن يتعزز النشاط الاقتصادي في السنة المالية الحالية (٢٠٢٢/٢٠٢٣) على خلفية تحسن الأوضاع المرتبطة بالفيروس إلى حد كبير، وزيادة بند النفقات في الميزانية وتحسن أنشطة الأعمال. وتشير البيانات الشهرية إلى الانتعاش القطاع الخاص، إذ وصل مؤشر مديري المشتريات المركب إلى ٥٨,٣ في مايو، فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ نوفمبر ٢٠٢١. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٢% في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، أي أقل من التقديرات السابقة البالغة ٩% على خلفية مخاطر التضخم.

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353